ماذا ينتظر المصريون من برنامج الحكومة؟ [1-2]

أ.د. علي السلمي

الحكومة الحالية التي تستعد لعرض برنامجها على مجلس النواب خلال أيام، هي أول حكومة مصرية منذ بداية النظام الجمهوري تمر باختبار تقديم برنامج عملها على المجلس التشريعي بأمل الحصول على موافقته ومن ثم الفوز بالثقة التي تضفي عليها شرعية دستورية تمكنها من ممارسة مهامها باطمئنان وجدارة.

ويعود الفضل في هذا إلى دستور 2014 الذي قرر هذا الإجراء في مادته رقم 146 خلافاً لكل الدساتير السابقة، ما عدا الدستور الذي صدر في 2012 فترة حكم الجماعة الإرهابية وقرر ذات المبدأ في المادة 139 منه، والتي لم يتم تفعيلها لكون مجلس الشعب كان غير قائم إلى أن عُزل محمد مرسي بقيام ثورة 30 يونيو.

ويثير عرض حكومة شريف إسماعيل برنامجها على مجلس النواب قضية دستورية مهمة؛ هي اعتباره مكلفاً من رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة تتقدم لمجلس النواب ببرنامجها، وهذا يعني أن رئيس مجلس الوزراء المكلف يعرض تشكيل الحكومة وبرنامجها على مجلس النواب، أي أن يكون للمجلس إبداء الرأي في تشكيل هيئة الوزارة وأشخاص أعضائها ومدى كفاءتهم أو نصاعة سيرهم الذاتية وتاريخ كل منهم، وأن يبدي المجلس أيضا الرأي في برنامج الحكومة.

وهذا هو التفسير الذي يتمشى مع منطق سلطة المجلس في منح رئيس مجلس الوزراء وحكومته الثقة أو حجبها. ولكن المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام وتصريحات م. شريف إسماعيل في الأساس تتغاضى عن قضية عرض تشكيل الحكومة على مجلس النواب، وتكتفي بالحديث عن أنه سيقوم بعرض برنامج حكومته على المجلس دون عرض أسماء وخبرات ومعايير اختيار هيئة الحكومة ذاتها!!! وهذا ما فُهم من تصريح الرئيس السيسي في الاحتفال بذكرى 6 أكتوبر 2015، حين قال" أنه لا يتعين على الحكومة الحالية أن تقدم استقالتها مباشرة فور انتخاب البرلمان، حيث يتعين أن تقدم الحكومة برنامجها إلى البرلمان لإبداء الرأي حياله، وسوف تستمر في حالة إقراره".

وفي ذات الوقت يصرح م. إسماعيل أن عرض برنامج الحكومة سوف يستغرق جلسة واحدة فهل هذا كاف لتوضيح البرنامج لأعضاء البرلمان فضلاً عن كل المصريين!!!

ومن الضروري حسم تلك الممارسات التي تشكل سوابق برلمانية تتنافى مع مقاصد الدستور الذي يريد الشعب حمايته من أي تحريف سواء كان مقصوداً أو غير متعمد.

إن عدم عرض تشكيلة الحكومة على مجلس النواب والاكتفاء بتقديم برنامجها تحرم المجلس من فرصة الحكم بموضوعية على ذلك البرنامج حيث لا ينفصل عن التشكيل الوزاري، لأن قبول أو رفض البرنامج يرتبط عضوياً مع قبول أو عدم قبول المجلس لأشخاص أعضاء الحكومة. أو بعضهم. ومدى اطمئنانه إلى كفاءتهم وقدرتهم على تحقيقه، ومن ثم قد تحجب المجلس ثقته عن الحكومة وحينئذ يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بترشيح من التشاور مع الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب!

وهنا نود الإشارة إلى مسألة يتداولها بعض رموز ائتلاف دعم مصر، بأنهم لديهم فرصة. مع حزب المصريين الأحرار ، لترشيح رئيس لمجلس الوزراء يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة حال فشل حكومة شريف إسماعيل في الفوز بثقة المجلس، وذلك اعتماداً على تفسيرهم لكلمة "ائتلاف" الواردة في المادة 146 المشار إليها . ولكن وجه الخطأ والخطورة في هذا التفسير، أن الائتلاف المقصود في الدستور يعني ائتلافاً بين أحزاب أو مستقلين تم ترشح أعضاءه لمجلس النواب قبل إجراء الانتخابات وأُعلن فوزهم بصفتهم المثبتة في أرواق الترشح. الأمر الذي لا ينطبق على أعضاء ائتلاف دعم مصر حيث فازوا بعضوية المجلس بصفات أخرى سواء بصفة بعضهم مستقلين أو أعضاء في أحزاب أخرى. وطبقا لنص المادة 110 من الدستور يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إذا فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، الأمر الذي يمنع معه استفادة ائتلاف دعم مصر من كلمة ائتلاف التي وردت بالمادة 146 حيث أن أعضاءه لم ينتخبوا على أساس كونهم أعضاء في ذلك الائتلاف الذي لم يكن موجودا أصلا حين تمت عمليات الترشيح والانتخاب. ! !

ونعود إلى مقال اليوم، "ماذا ينتظر المصريون من البرنامج الحكومي ؟ " ،

إن المصريين لا يريدون مزيدا من الشعارات الرنانة من مثل سنقضي على الفساد أو سنحقق طفرة في الناتج القومي الإجمالي لا تقل عن 7% ! ولا يريد المصريون الاستماع إلى عبارات إنشائية عن نوايا الحكومة وعن تقديرها للشعب العظيم وعن انشغالها أساساً بمحدودي الدخل!

إن المصريين يتطلعون إلى برنامج حكومي لا يكرر المقولات التي ملُوا الاستماع إليها من مثل أن الحكومة قد ورثت مشكلات طال عليها الزمن دون علاج، أو أن ما يعانيه الشعب هو نتيجة تراكمات تاريخية لا تسأل الحكومة الحالية عنها !

الشعب يريد أن تصارحه الحكومة بالموقف الحالي في مصر بعد أكثر من عام ونصف على انتخاب الرئيس السيسي. وتكون المصارحة بعرض الحقائق والأرقام التي توضح الأزمة الحالية في مصر، بغية تأكيد أسلوب الحكومة في علاج المشكلات التي يعاني منها المواطنون وحفزهم لتفهم مدى التحديات التي تواجه الوطن وللمشاركة بأفكارهم وجهودهم في التعامل الإيجابي معها حتى يتم الخروج من الأزمة بسلام.

الشعب يريد أن تصارحه الحكومة بالموقف الأمني في ضوء ما يجري في سيناء من ناحية، وتردي الأمن وتجاوزات أعضاء من هيئة الشرطة ضد المواطنين من ناحية أخري، ومع تزايد حالات الاعتداء على كمائن الشرطة واستشهاد أعداد متزايدة من أبنائها. كما يريد المصريون التعرف بوضوح على التهديدات لأمن مصر من الفصائل الإرهابية والدول المساندة للإرهاب من حولنا.

ولا تقل المصارحة بالموقف السياسي الداخلي والخارجي في الأهمية عن مصارحة الحكومة للشعب بالموقف الاقتصادي خاصة مع تكرار تصريحات صدرت من رئيس مجلس الوزراء وبعض وزرائه بأن الوقت قد حان لاتخاذ "قرارات مؤلمة"، مع النظر للارتفاع المتواصل في سعر الدولار الأمريكي وانخفاض قيمة الجنيه المصري بالتبعية ! ولست أريد أن استطرد في تعداد مصادر القلق للمصريين وأهمية المصارحة وإن كانت مؤلمة حتى يتبين المصريون الحقيقة.

والحكومة مطالبة ، قبل أن تعرض برنامجها للفترة القادمة والسائد انها تصل للعام 2018 ، أن تتقدم بكشف حساب عما فعلته وأنجزته خلال شهور سنة أشهر أمضتها في الحكم بعد تشكيلها في الثاني عشر من سبتمبر 2105 ! واجب على الحكومة توضيح ما تحقق في التعليم والصحة وتشغيل الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية، وتردي أحوال الزراعة والمزارعين ،وماذا فعلت للتعامل مع مشكلات تردي خدمات مياه الشرب والصوف الصحي، ناهيك عن مشكلات الفساد وتفكك الجهاز الإداري للدولة.

والحكومة الحصيفة الذكية هي التي تفهم بالإشارة الواقع المر الذي يعيشه المصريون، ولا بد من أن يأتي برنامجها ليرتفع إلى مستوى تطلعات الناس في مصر إلى حكومة تعادل حكومات العالم المتحضرة، في كفاءتها

وابتكاراتها وحلولها غير التقليدية للمشكلات، كالحكومات التي شاهد رئيس مجلس الوزراء إنجازاتها لشعوبها في مؤتمر "القمة الحكومية" في دبي!

نشر هذا المقال يوم 2016/2/23

ماذا ينتظر المصريون من برنامج الحكومة؟ [2-2]

أ.د. علي السلمي

جاء في مقال الأسبوع الماضي أن الحكومة مطالبة قبل أن تتقدم ببرنامجها إلى مجلس النواب، أن تعلن على الناس كشف حساب بما أنجزته منذ تشكلت في الثاني عشر من سبتمبر 2015 حتى موعد إلقاء بيانها المتوقع أن يكون في منتصف مارس الحالي [2016] بعد أن يتم تكليف م. شريف إسماعيل بإعادة تشكيلها.

وفي ضوء حديث الرئيس السيسي يوم تدشين "رؤية مصر 2030" الأسبوع الماضي الذي كان كاشفا وكافيا لبيان الموقف في مصر حاليا وتحدياته، وما تم وما يجري على الأرض من مشروعات للبنية الأساسية وغيرها من التوجهات التي حفل بها حديث الرئيس، ما يجعل الحكومة مضطرة إلى تجنب تكرار ما أورده الرئيس في حديثه، وأن تتجه إلى طرق الموضوعات التي لم يشملها الحديث الرئاسي.

والموضوع الأهم الذي يجب على الحكومة تفصيله في برنامجها إلى مجلس النواب هو كيف تحقق التزاماتها التي نص عليها الدستور باعتبارها السلطة التنفيذية التي خاطبها الدستور ضمن سلطات الدولة، وهي المسئولة عن تطبيق مقاصد الدستور حيث هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وذلك بنص المادة 163 من الدستور، وحيث تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها كما نصت على ذلك المادة 167، وبحكم كونها تعد مشروعات القوانين وتتابع تنفيذها، وتصدر القرارات الإدارية وفقا للقانون، وهي التي تعد مشروع الخطة العامة والموازنة العامة للدولة، وهي التي تنفذ القوانين.

فقد بدأت كثير من مواد الدستور بأفعال "تلتزم" و "تكفل" و "تعمل" و "تضمن" الدولة تنفيذ المواد في أمور الحريات والحقوق والواجبات العامة. كما شملت تلك الالتزامات تأكيد المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة بما يتوافق مع توجهات الدستور! فقد اشتمل الدستور على عشرة حقائق عن مصر ينبغي التقيد بها، وسبعة مواد تؤكد سيادة القانون، وواحد وسبعين التزاماً على الدولة، وخمسة وثلاثين مسئولية تكفلها الدولة، وسبعة وأربعين حق وحرية وواجب، وتسعة موضوعات تعمل الدولة

على تنفيذها ، وثلاث موضوعات تضمنها الدولة، وثلاثة نصوص تتعلق بالشباب، وخمسة مواد تتعلق بالمرأة، وثمانية مواد تتعلق بالعمال، وستة نصوص تتعلق بالفلاحين، وثلاثة نصوص تتعلق بالمسيحيين، وثلاثة نصوص تتعلق بذوي الإعاقة، بينما حظى الدستور سبعة عشر أمرا .

ونرى أن تركز الحكومة في برنامجها على الموضوعات ذات الأولوية القصوى من ما ألزمها الدستور به؛ ونعتقد أن مسئوليتها تفعيل النصوص الدستورية وفق برامج زمنية محددة وبأساليب تتسم بالشفافية وضمان مشاركة المواطنين في مناقشة المشروعات التي تقترحها الحكومة في حوارات مجتمعية جادة، وطرح نتائج التنفيذ على الرأي العام واحترام حقوق المواطنين في معرفة الحقائق، هي أمور تضيف إلى مصداقية الحكومة وتضمن بدرجة كبيرة أن ينال برنامجها ثقة البرلمان.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يجب أن يتضمن برنامج الحكومة أفكارا ومشروعات وإجراءات تنفيذية لتفعيل ما جاءت به ديباجة الدستور من أن مصر هبة النيل للمصريين وما هو الإجراء الذي تنوي اتخاذه في مواجهة خطر سد النهضة الأثيوبي. أو كيف ستحقق مقصد [المادة 8] من أن يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي وكيف ستحقق العدالة الاجتماعية وتوفر سبل التكافل الاجتماعي. وكيف ستحافظ على حقوق العمال وستبني علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية كما نصت على ذلك المادة الثانية عشرة. وما هو مشروعها لتوفير خدمات التأمين الاجتماعي [مادة 17].

وعلى الحكومة توضيح كيف سيتم تنفيذ المواد 18، 19، 21، 23 التي تلزمها بتخصيص نسبة 10% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة [3%] والتعليم [4%] والتعليم الجامعي [2%] والبحث العلمي [1%] وعلى أن يكتمل تنفيذ هذا الالتزام في موازنة الدولة للسنة المالية 2017/2016.

وكيف ستحقق التزامها الدستوري بمد التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2017/2016 ! ! حسب المادة 238 ! !

وعلى طريق استثمار همة الحكومة في وضع برنامج تحقق ما قصد إليه الدستور، يجب أن يتضمن ذلك البرنامج ما نصت عليه المادة 236 من أن "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتعمل الدولة

علي وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

وماذا تنوي الحكومة أن تقول في برنامجها فيما يتعلق بالضجة المثارة حالياً حول دعاوى بعض "المبدعين" مخالفة بعض الأحكام القضائية للدستور الذي ينص في المادة 67 على أن حرية الابداع الفني والأدبي مكفولة ولا عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، وهل تنوي الحكومة، أن تطلب تفسير المحكمة الدستورية العليا لمعني "الإبداع" الذي جاء به الدستور.

إذا تضمن برنامج الحكومة مشروعات وإجراءات جادة تضمن تفعيل الدستور وتحقيق مقاصده بترجمة مواده إلى تشريعات جديدة، ومراجعة التشريعات القائمة وتعديلها أو إلغائها بما يتوافق مع مقاصد الدستور، ومتابعة هذه الثورة التشريعية الشاملة، فهو ضمان لفوز الحكومة بثقة مجلس النواب.

وإذا اشتمل برنامج الحكومة على إجراءات جادة وعملية لحماية الدستور من الإهمال وعدم تنفيذ التشريعات المحققة لمقاصده، وحمايته من التشويه العمدي بإساءة تفسيره خلافاً لمقاصده الحقيقية، وتأكيد وفاءها بالتزاماتها التي نص عليها، وتجنب محاولات تعديله لتحقيق مآرب لا تصب في صالح الوطن أو تتناقض مع مقاصده، فإن موافقة مجلس النواب على ذلك البرنامج ستكون أكيدة!

إن البرنامج الذي ستتقدم به الحكومة إلى مجلس النواب يجب أن تخلوا من العبارات الإنشائية والشعارات غير القابلة للتفعيل أو التصديق، ويجب أن يكون مصاغاً في لغة عملية تحدد الأهداف وما تنوي الحكومة تنفيذه لتحقيق تلك الأهداف، ثم بيان واضح للنتائج المتوقعة وتحديد آثارها في حل مشكلات الوطن والمواطنين. نصيحة أخيرة، خير الكلام ما قل ودل!

نشر هذا المقال يوم 2016/2/28

وحيث تم أمس 2024/7/3 التشكل الوزاري لحكومة الدكتور مدبولي الثانية وأدى أعضاؤها اليمين الدستورية أمام الرئيس، وأنها ستتقدم ببرنامجها إلى مجلس النواب الإثنين 8 يوليو 2024 ، فإن الشعب المصري في الانتظار!!!!!!!

هل تقدم الحكومة كشف حساب عن فترتها السابقة، وهل تقدم برنامج جديد بثقة الشعب التي هي أهم من ثقة مجلس النواب؟؟؟